

تثبيت دعائم الدولة العراقية: التحديات والفرص

الدكتور فيكتور جيرفيس

- العراق في لحظة حاسمة من تاريخه - مرة أخرى. فالهزيمة العسكرية لتنظيم داعش تتيح الفرصة من جديد لإعادة توجيه مسار البلاد نحو الاستقرار والرخاء الاقتصادي على المدى البعيد. وفي حين أن مهمة إعادة إعمار المناطق التي تم تحريرها من قبضة تنظيم داعش تحتاج إلى جهود متواصلة على مدار السنوات المقبلة إلا أن النخب العراقية ينبغي عليها أن تتصدى للمشكلات ذات الطبيعة الجذرية وعلاجها؛ فبدون ذلك فإن النصر العسكري على تنظيم داعش سوف يتبخر سريعاً.
- من المتفق عليه عموماً أن بذل جهود مجددة لإعادة بناء الدولة وتعزيز التماسك بين نسيج المجتمع هو خطوة أولى هامة نحو تخفيف حدة النفوذ الإيراني في الشؤون العراقية.
- تستعرض ورقة العمل هذه من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية تحليلاً للتحديات الجذرية العامة التي تواجه الدولة العراقية، وتقترح بعض الحلول من أجل وضع أولويات وخيارات أكثر وضوحاً حول كيفية التصدي لها. ونشير على وجه التحديد إلى العناصر الرئيسية للضعف الهيكلي في بنية الدولة وقدرتها على مواصلة مسيرتها في الأبعاد الثلاثة التالية:

1. توفير الأمن.
2. إدارة وتنظيم القطاع العام وإدارة الثروة النفطية.
3. تعزيز التماسك الوطني وزيادة الثقة بين مكونات الشعب العراقي.

1. توفير الأمن. لقد أصبح الجيش العراقي قوة جوفاء تتفشى فيها المحسوبية، وسوء القيادة، والنزاعات الطائفية. وبعد الهزيمة العسكرية لتنظيم داعش، لا بد من بذل جهود ملموسة لإصلاح القوات العسكرية وإعادة بنائها على أسس احترافية بحيث يتوفر لديها القدرات الكافية لردع أي هجوم خارجي والتصدي لأي مجموعات متطرفة جديدة. وتشمل الأولويات الرئيسية في هذا الصدد:

- التصدي لمشكلة تفشي الفساد في الأجهزة الأمنية.
- دمج سلاسل قيادة القوات وإعادة فرض احتكار الدولة لاستخدام القوة داخل الأراضي العراقية.
- إعادة بناء قوة عسكرية فعّالة وممثلة للجميع ومتماسكة لديها القدرة على توفير الأمن في إطار سيادة القانون.

2. إدارة وتنظيم القطاع العام وإدارة الثروة النفطية. ترجع هشاشة الدولة العراقية في جانب منها إلى مشكلات منذ فترة بعيدة في إدارة الحكم. فالدولة تفتقر إلى العديد من القدرات الإدارية الأساسية التي لا غنى عنها لحسن إدارة الحكم. وفشلت الحكومة العراقية بالطريقة نفسها في إدارة عائداتها النفطية بناء على أسس الإنصاف والاستدامة. وتشمل الأولويات الرئيسية في هذا الصدد:

- تحسين الخدمات الأساسية المقدمة للسكان من خلال إصلاح القطاع العام.
- تنفيذ برامج بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي لتخفيف حدة الضعف الاقتصادي وتحقيق النمو الذي يخلق فرص العمل.
- تقوية البيئة القانونية والتشريعية للاستثمار من أجل إيجاد بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة.

3. تعزيز التماسك الوطني وزيادة الثقة بين مكونات الشعب العراقي. يتبدى ضعف الدولة العراقية أخيراً في انخفاض مستوى الثقة بين الشعب العراقي وحكومته وبين مكونات الشعب ذاته. وغياب الثقة هو عادة النتيجة الأولى للصراعات الممتدة وسوء إدارة الحكم، وبعد هزيمة داعش لا بد أن يكون بناء هذه الثقة هو أحد الأولويات ليس بين الحكومة والشعب وحسب وإنما بين كافة مكونات الشعب العراقي. وتشمل الأولويات الرئيسية في هذا الصدد:

- الحد من إدارة الحكم على أسس طائفية وتدعيم قدرة الدولة على صياغة وترسيخ هوية وطنية عراقية جامعة.
- تمكين السُّنة العرب من الاندماج في الدولة العراقية بشكلها الجديد بعد 2003.
- إيجاد سبل مقبولة لتسوية النزاعات الدائرة منذ فترة طويلة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة أربيل حول الحدود الداخلية وتقاسم عائدات النفط.

ترتبط الأبعاد المذكورة آنفاً المتعلقة بهشاشة بنية الدولة العراقية ارتباطاً مباشراً بالإخفاق المتكرر للنخب العراقية في فترة ما بعد 2003 في تنفيذ إصلاحات حقيقية واكتساب ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.

في حين أنه من المهم للغاية أن تجد القيادة السياسية العراقية طريقة ما للتعاون في التصدي الفعال لكل هذه التحديات الواردة في الورقة البحثية إلا أنه من الواضح أن حتى أكثر الجهود كفاءة واستدامة لبناء دولة عراقية قوية لن تؤتي ثمارها بدون دعم فني ومالي خارجي لسنوات عديدة. في ضوء التحديات الرئيسية المحددة آنفاً، هناك ثلاثة مجالات للتركيز وهي:

(أ) تقديم الدعم في إصلاح الأجهزة الأمنية

- ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد في البناء على جيوب الكفاءة الموجودة حالياً في الأجهزة الأمنية، ومنها الفرقة الذهبية من القوات الخاصة، وإعادة توجيه التدريب الذي تنفذه القوات التقليدية للتصدي بشكل أكثر كفاءة للتمرد محدود النطاق بوسائل لا تؤدي إلى إثارة استياء السكان المحليين.
- يتعين أن يساعد المجتمع الدولي الحكومة العراقية أيضاً في إيجاد طريقة لإضفاء الطابع الاحترافي الملائم على قوات الحشد الشعبي ودمجها في القوات العسكرية الحالية للدولة. ولكن ينبغي التمييز بوضوح بين وحدات الحشد الشعبي التي لديها الرغبة في الانضمام تحت لواء دولة موحدة غير طائفية وتلك المرتبطة بقوات طائفية. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على الأطراف الخارجية دعم جهود الحكومة العراقية في دمج المجموعة الأولى وفي الوقت نفسه مساندة الإجراءات الرامية إلى نزع سلاح المجموعة الثانية وتسريحها.
- يمكن أن تنهض المساعدة الدولية بدور حيوي أيضاً في دمج سلاسل قيادة القوات بوسائل منها تقديم الدعم إلى الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان.

(ب) المساعدة في تحسين الخدمات الأساسية وجهود التنويع الاقتصادي

- ينبغي على المجتمع الدولي - من خلال التحالف الدولي ضد تنظيم داعش - تقديم دعم ملموس إلى الحكومة العراقية لضمان استمرارية الخدمات في المناطق التي تم تحريرها من قبضة تنظيم داعش بحيث يشعر العراقيون بتحسن في مستوى معيشتهم وليس التخلي عنهم. ولا بد أن يرتبط تقديم الخدمات ارتباطاً مباشراً وواضحاً بالدولة العراقية من أجل المساعدة في بناء الشرعية وتعزيز المساءلة لجهات الحكومة الوطنية والمحلية.
- عندما نتحدث عن الدولة بأسرها، فإن التنفيذ الناجح لبرامج المساعدة في إدارة الحكم والإدارة الاقتصادية، والتي يتم صياغتها على أساس الخبرات السابقة وتدعمها الدول والمؤسسات الخارجية، يمكن أن يساعد الحكومة العراقية كذلك في التصدي للعقبات الرئيسية أمام توفير الخدمات بشرط الالتزام بنهج من لا يتم فرضه فرضاً.
- يتعين أن تساعد الأطراف الدولية الحكومة العراقية في إيجاد وسيلة ملائمة للإدارة المستدامة لثرواتها النفطية بناء على منهج متكامل في إدارة العائدات النفطية، وجذب المستثمرين، وتنمية القطاع الخاص. الدعم الفني الذي يقدمه المجتمع الدولي قد يساعد الحكومة العراقية في وضع أولويات واضحة.
- ينبغي للأطراف الدولية كذلك دعم الجهود الرامية لعلاج أوجه القصور في قطاعي الطاقة والكهرباء في العراق. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال إنشاء برنامج معونات اقتصادية دائم لتطوير البنية التحتية، مما قد يشير إلى التزام المجتمع الدولي تجاه الاستقرار والتنمية في العراق على المدى البعيد. إذا تم توجيه هذه الاستثمارات إلى المجالات المناسبة، فإنه يمكن استخدامها لمواصلة تمكين عناصر الحكومة العراقية التي ترغب في تجاوز الخلافات الطائفية وإدارة الحكم على أسس الكفاءة.

ج) تشجيع الجهود الرامية لترسيخ هوية وطنية عراقية جامعة

- يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم دعماً واضحاً للجهود المبذولة في الفترة الأخيرة لتقليل الخطاب الطائفي في العراق. ويقتضي ذلك الاعتراف بالاتجاهات القومية والتعاون معها لبناء دولة عراقية مدنية، وبذل الجهود للابتعاد عن الصراعات والخطابات العرقية والطائفية.
- تستطيع الأطراف والمؤسسات الدولية أن تقدم للعراق الإرشادات والموارد اللازمة لتنفيذ الإصلاحات التي يحتاج إليها من أجل الهروب من "فخ الحرب الأهلية" وإعادة الثقة بين مكونات الشعب العراقي. ويتطلب ذلك مساعدة المجتمع الدولي للحكومة العراقية في التصدي لمشكلة تهمة السنة العرب، والمضي في عملية مصالحة وطنية واسعة بوسائل عديدة منها إلغاء التدابير المتعلقة بسياسة اجتثاث حزب البعث التي تبين أنها ذات نتائج عكسية بصفة عامة.
- يجب أن يساعد المجتمع الدولي في إحياء المفاوضات بين بغداد وأربيل حول الترتيبات الأمنية والحدود الداخلية المتنازع عليها. بالنسبة للنقطة الأخيرة، يمكن أن تركز النقاشات على الدراسة والمقترحات التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق (UNAMI) في 2009. إذا كانت بغداد وأربيل ترغبان في توجيه الدعوة إلى الأطراف الخارجية للمساعدة في التفاوض على اتفاقات تقاسم العائدات، فإن هذه الأطراف الخارجية (ومنهم الأمم المتحدة) يمكن أن تساعد في ذلك أيضاً.